

المصمى مقرر ((القانون الدستورى)) - علم مقرر

١ - عرف القانون الدستوري وفقاً للمعيار الموضوعي، وعدد ثلاثة فقط من عيوب المعيار الشكلي في تعريف القانون الدستوري. /١٠/ درجات.

القانون الدستوري وفقاً للمعيار الموضوعي:

هي القواعد التي توضح طبيعة الدولة أي شكلها، وما إذا كانت موحدة أم اتحادية، ونوع الحكومة من حيث كونها جمهورية أم ملكية، كما تحدد المبادئ الأساسية التي تنظم السلطات العامة للدولة واختصاصاتها والعلاقات بينها. أو

مجموعة المبادئ الأساسية المنظمة لسلطان الدولة، والمبينة لحقوق كل من الحكام والمحكومين فيها، والواضعة للأصول الرئيسة التي تنظم العلاقات بين مختلف سلطاتها العامة. أو

مجموعة القواعد التي تنظم مزاولة السلطة السياسية في الدولة فتتضمن شكل الدولة الخارجي والسلطات المختلفة فيها، ووظيفة كل منها، والعلاقات فيما بينها.

ص ٢٥-٢٦. /٤/ درجات.

ثلاثة فقط من عيوب المعيار الشكلي في تعريف القانون الدستوري

١- إن الأخذ بهذا المعيار يؤدي إلى إنكار وجود دستور في دول الدساتير العرفية غير المدونة، كبريطانيا مثلاً، لأنه لا يوجد فيها وثيقة تضم القواعد الدستورية للدولة.

٢- لا يعطي هذا المعيار تعريفاً دقيقاً وشاملاً للقانون الدستوري، إذ إن نظام الحكم في الدولة لا تحدده النصوص المكتوبة في الوثيقة الدستورية فقط، وإنما تشترك في هذا التحديد قواعد أساسية أخرى ذات طبيعة دستورية، ولكنها موجودة في قوانين عادية أو في قواعد عرفية غير مدونة.

٣- يؤدي الأخذ بالمعيار الشكلي إلى إدخال موضوعات غير دستورية في صلب القانون الدستوري، لأن الدساتير قد تتضمن مسائل غير دستورية ترد في الدستور للتأكيد على أهميتها. ومن أمثلة ذلك ما تضمنه التعديل الثامن عشر للدستور الأمريكي لعام ١٩١٩، حول تحريم إنتاج الخمر أو نقل المشروبات الكحولية أو استيرادها لأغراض الشرب، وما تضمنه الدستور السويسري حول تنظيم عملية ذبح الحيوانات للحفاظ

على الثروة الحيوانية في البلاد. وهذه موضوعات منقطعة الصلة بتنظيم السلطات العامة في الدولة، الذي يمثل موضوع الوثيقة الدستورية وغايتها ومن ثم ليست لها طبيعة دستورية.

٤ - وفي مقابل ذلك، هناك مسائل ذات طبيعة دستورية ولها اتصال وثيق بالقانون الدستوري، ولكنها موجودة في قوانين عادية، أي خارج الوثيقة الدستورية كقوانين الأحزاب وقوانين الانتخابات وغيرها. والأخذ بالمعيار الشكلي يؤدي إلى اعتبار هذه المسائل خارجة عن إطار القانون الدستوري، رغم ارتباطها الوثيق بالحياة الدستورية والسياسية في أية دولة من دول العالم.

٥ - يؤدي الأخذ بهذا المعيار إلى إغفال الأعراف والتقاليد الدستورية، وإهمال دور المؤسسات غير الرسمية وتأثيرها في الحياة السياسية في الدولة، كالأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية وجماعات المصالح وغيرها.

ص ٢٣-٢٤. ٦/ درجات.

٢ - عرف العرف الدستوري، وعدد تعداداً فقط أنواع العرف الدستوري. ١٠/ درجات.

العرف الدستوري : هو قاعدة مطردة أو عادة معينة درجت عليها الهيئات الحاكمة في الشؤون المتصلة بنظام الحكم في الدولة، بحيث يقوم في ضمير الجماعة الإحساس بوجوب احترام هذه العادة، وأنها أصبحت قاعدة قانونية ملزمة.

ص ٣٦، ٤/ درجات.

أنواع العرف الدستوري : العرف الدستوري المفسر والمكمل والمعدل.

ص ٤٠-٤١. ٦/ درجات.

٣ - عرف الدساتير المدونة، وتحدث عن الانتقادات الموجهة إلى نظرية سيادة الشعب. ١٠/ درجات.

الدساتير المدونة : وهي الدساتير التي تصدر جميع قواعدها وأحكامها أو على الأقل غالبيتها في شكل وثيقة أو عدة وثائق رسمية صادرة عن المشرع الدستوري، إذ ليس ضرورياً أن تكون جميع القواعد الدستورية مدونة حتى يكون الدستور مدوناً وإنما يكفي أن تكون غالبية أحكامه مدونة في وثيقة أو وثائق

دستورية، كما أنه لا يشترط تدوين جميع نصوص الدستور في وثيقة دستورية واحدة وإنما يمكن أن تتوزع على عدة وثائق دستورية

ص ٤٥، ٤/ درجات.

الانتقادات الموجهة إلى نظرية سيادة الشعب:

— إن هذه النظرية لا تحول دون الاستبداد لأن حق عزل النواب من قبل الناخبين معقد جداً، ويخضع لشروط تجعل استخدامه في غاية الصعوبة، كما أن استخدامه بشكل مفرط يؤدي إلى عدم الاستقرار الدستوري والسياسي في الدولة.

— مسؤولية النواب أمام دوائرهم الانتخابية قد تجعلهم يغلبون المصالح المحلية لدوائرهم الانتخابية على الصالح العام.

— تؤدي نظرية سيادة الشعب إلى تقسيم السيادة، فكيف يمكن ممارسة السيادة وهي مقسمة على أفراد الشعب، ومن الذي سيمارس السيادة الفعلية في الدولة.

والحقيقة إن هذه الانتقادات هي عبارة عن نوع من الجدل النظري، لأن نظرية سيادة الشعب هي الأفضل والأكثر ديمقراطية، والأغلبية هي التي تمارس مظاهر السيادة واقعياً، كما أن التطبيق السليم هو المعيار وإلا فجميع النظريات لا يمكن أن تمنع الأنظمة الاستبدادية.

ص ١٧٢، ٦/ درجات.

٤ — عدد تعداداً فقط الأساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير، وتحدث عن أسلوب العقد أو التعاقد كأحد الأساليب غير الديمقراطية لنشأة الدساتير، مع ذكر مثال. ١٠/ درجات.

الأساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير:

الجمعية التأسيسية والاستفتاء الشعبي الدستوري.

ص ٦٤-٦٥، ٤/ درجات.

أسلوب العقد أو التعاقد:

ويتم وضع الدستور في هذه الحالة عن طريق توافق إرادة الحاكم مع إرادة ممثلي الشعب على قبول الوثيقة الدستورية واحترامها، فيكون الدستور قد ولد نتيجة تلاقي هاتين الإرادتين، مما يعني عدم أحقية أي من الطرفين بالانفراد بإلغاء هذا الدستور أو سحبه أو تعديله.

هذا وينتقد بعض الفقهاء إطلاق صفة "العقد" على الدساتير الصادرة بهذا السلوب، لأنها من الناحية الواقعية لم تصدر نتيجة رضا وتوافق حقيقي لإرادتين وإنما نتيجة الضغوط وثورات شعبية، وبذلك يكون اشتراك الحاكم في التعاقد صورياً، والأدلة التاريخية على ذلك كثيرة، فقد صدر العهد الكبير في بريطانيا عام ١٢١٥ لأن الأشراف ثاروا ضد الملك، وهزموا جيشه وارغموه على التوقيع على هذا العهد الذي يعتبر مصدراً أساسياً للحقوق والحريات في بريطانيا حتى الوقت الحالي. كما أن الدستور عام ١٨٣٠ في فرنسا، صدر في أعقاب الثورة ضد الملك شارل العاشر، وإجباره على التنازل عن العرش، ومن ثم الاتفاق على هذا الدستور بين نواب الشعب والأمير فيليب الذي أصبح بموجبه ملكاً على فرنسا.

ومن الأمثلة الأخيرة على الدساتير التي نشأت بأسلوب العقد:

دستور اليونان لعام ١٨٤٤، دستور بلجيكا لعام ١٨٣١، دستور بلغاريا لعام ١٨٧٩، وفي البلدان العربية القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥، والدستور الكويتي لعام ١٩٦٢، ودستور البحرين لعام ١٩٧٣.

ص ٦٣ . ٦/ درجات.

٥ - تحدث عن انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب. ١٠/ درجات: ص ٢٦٦-٢٦٧.

يعتمد هذا الأسلوب على انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب بشكل مباشر، أي على درجة واحدة أو بطريقة غير مباشرة، أي على درجتين أو مرحلتين، حيث يقوم الناخبون بانتخاب مندوبين عنهم ثم يتولى هؤلاء المندوبون مهمة انتخاب رئيس الجمهورية.

ويأخذ بطريقة الانتخاب المباشر عدد من دساتير دول العالم، كدساتير معظم دول أمريكا الجنوبية، أما طريقة الانتخاب غير المباشر، فتطبق في الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهما من الدول.

ويؤخذ على طريقة انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة الشعب أنها تقوي مركز الرئيس إزاء البرلمان، مما يجعل كفة السلطة التنفيذية ترجح على كفة السلطة التشريعية، خصوصاً وأن القاعدة الانتخابية لرئيس

الجمهورية هي أكثر اتساعاً من القاعدة الانتخابية للنواب الذين ينتخبون ضمن إطار الدائرة الانتخابية لكل منهم.

ولكن هذا النقد، لا يأخذ بالاعتبار الصلاحيات الدستورية للبرلمان الذي له سلطة التشريعية والرقابة المالية والسياسية على السلطة التنفيذية، مما يضمن تحقيق التوازن مع سلطة الرئيس المنتخب من قبل الشعب، وخصوصاً إذا كانت الأغلبية البرلمانية تنتمي إلى حزب سياسي غير الحزب الذي ينتمي إليه رئيس الجمهورية.

٦ — عدد المميزات العامة لإقليم الدولة، وتحدث فقط عن الفضاء أو العمق. /١٠/ درجات.

العنصر الأرضي هو الأساس. (درجة لكل تعداد)

مساحة الإقليم.

الفضاء والعمق.

توزع السكان على الإقليم.

وحدة الإقليم الجغرافية.

حدود الإقليم.

ص ١٢٨-١٢٩. /١/ درجة لكل تعداد.

الفضاء والعمق: سيادة الدولة تنبسط على إقليمها بكل أبعاده، من حيث المساحة والارتفاع في الفضاء، والعمق حتى مركز الكرة الأرضية، ولذلك، لا يجوز في القانون الدولي أن تعبر طائرات إحدى الدول الفضاء الواقع فوق إقليم دولة أخرى دون إذنها وأياً كان الارتفاع الذي ستمر عليه هذه الطائرة. (٤ درجات).

ص ١٢٨-١٢٩. /٤/ درجات.

٧ — عدد تعداداً فقط خصائص الديمقراطية التقليدية أو الغربية. /١٠/ درجات.

الديمقراطية التقليدية مذهب سياسي.

الديمقراطية التقليدية فردية.

الديمقراطية التقليدية تناسس على مبدأ الحرية والمساواة القانونية.

الديمقراطية التقليدية تقوم على التعددية السياسية.

كفالة الديمقراطية التقليدية للحقوق والحريات الفردية.

٢/ درجة لكل تعداد، ص ٢٨٠-٢٨١-٢٨٢.

من يكتب أربعة تعدادات صحيحة يستحق العلامة كاملة.

٨ - تحدث عن مزايا نظام المجلسين ومزايا نظام المجلس الواحد. /١٠/ درجات.

مزايا نظام المجلسين :

— منع استبداد السلطة التشريعية فإذا كانت هذه السلطة بيد مجلس نيابي واحد، فلا يوجد ما يحول دون جنوحه إلى الاستبداد والطغيان أما توزيع السلطة التشريعية بين مجلسين فإنه سيشكل عاملاً مساعداً على تحقيق التوازن بين السلطات العامة في الدولة.

— منع التسرع بوضع التشريعات والقوانين مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار القانوني في الدولة، بالإضافة إلى تمثيل أصحاب المصالح المختلفة، وتخفيف حدة النزاع والاصطدام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في ظل نظام المجلس النيابي الواحد، إذ إن وجود مجلس آخر يقوم بمهمة التوفيق قد يساعد على تطويق الأزمات والخلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ص ٣٢١. /٥/ درجات.

مميزات نظام المجلس الواحد :

يرى أنصار نظام المجلس النيابي الواحد أنه يحقق مزايا عديدة أبرزها :

لما كانت سيادة الأمة واحدة لا تتجزأ، فيجب تمثيلها من قبل مجلس واحد يتولى الشعب انتخابه، ومن ثم فإن نظام المجلسين يتعارض مع وجود سيادة الأمة.

إن وجود مجلسين يؤدي إلى تعقيد الإجراءات وتوزيع الاختصاصات بينهما، مما يفضي إلى ازدواج المناقشات وبطء إنجاز العملية التشريعية، وحدوث خلافات واصطدامات بين هذين المجلسين.

ص ٣٢٢. ٥/ درجات.

٩ - عرف ما يلي: الاستفتاء الشعبي، الحكومة القانونية، الحكومة الاستبدادية، الانتخاب غير المباشر. ٢٠/ درجة.

الاستفتاء الشعبي: عرض موضوع معين على الشعب لإبداء رأيه فيه.

(٥ درجات) الجواب ص ٢٥٧.

الحكومة القانونية: هي الحكومة التي تخضع للقانون، وتتصرف طبقاً لأحكامه ولما ينص عليه من قواعد وإجراءات، بحيث تراعى جميع هيئاتها أحكام القوانين النافذة في كل ما يصدر عنها من أعمال وتصرفات، ويقصد بالقوانين هنا جميع القواعد القانونية النافذة، سواء أكانت دستورية، أو عادية، أو لائحية، أو قواعد عرفية غير مدونة، أو مبادئ قانونية عامة يتقرر الجزاء على مخالفتها.

(٥ درجات) الجواب ص ٢٦١.

الحكومة الاستبدادية: وهي الحكومة التي لا تخضع للقوانين ولا تتقيد بأحكامها فيما تقوم به من أعمال وتصرفات وما يصدر عنها من قرارات، وما دامت هذه الحكومة لا تخضع لأي قانون أو رقابة أو مسألة، وتتصرف وفقاً لإرادته وبتعاً لمصالحها، فلا يمكن أن ينتظر منها احترام الحقوق والحريات العامة وصيانتها لأن ذلك يحتاج إلى ضمانات قانونية وسياسية.

(٥ درجات) الجواب ص ٢٦٢.

الانتخاب غير المباشر: هو الانتخاب الذي يجري على درجتين أو ثلاث درجات، حيث يقتصر دور الناخبين على اختيار مندوبين عنهم يتولون مهمة اختيار أعضاء البرلمان والحكام إذا كان الانتخاب على درجتين.

أما إذا كان الانتخاب على ثلاث درجات ، فإن المندوبين الذين يتم اختيارهم من ناخبي الدرجة الأولى يقومون بدورهم باختيار المندوبين الذين سيتولون اختيار أعضاء البرلمان في الدرجة الثالثة من عملية الانتخاب.

(٥ درجات) الجواب ص ٣٠٤ .

د. عادل محمد
